الديمقراطية في النظم السياسية العربية دراسة في الواقع والتحديات

Democracy in Arab Political Systems: A Study of Reality and Challenges

م.د. علي رمضان صالح
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة كركوك
aliramadan@uokirkuk.edu.iq

م.م. عمر فرحان حمد
كلية القانون والعلوم السياسية–جامعة كركوك
omar.f.hamad@uokirkuk.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١١/١٠ **تاريخ قبول النشر ٢٠٣٥/٣/٢٦**

الملخص:

على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته غالبية النظم السياسية العربية، الا انها تختلف في انماط حكمها على مستوى رئاسة الدولة بين أنظمة ملكية وأنظمة رئاسية، اضافة الى أنها تشترك في ما بينها بمجموعة من الخصائص، أهمها أزمة الشرعية التي تعتبر محورا أساسيا وسببا لكل الأزمات المجتمعية التي تعاني منها، اذ تعاني النظم السياسية العربية من مجموعة من التحديات التي اثرت على تطبيق الديمقراطية بشكل حقيقي، والتي أدت في نهاية المطاف إلى عجز ديمقراطي في مختلف مستوياته، وهو ما يؤدي الى ضرورة العمل على تبني عملية الديمقراطية باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية على بنية النظم السياسية وتحويلها من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية فعلية، من خلال ممارسة الديمقراطية بكافة صورها، أكثر من اعتبارها عملية رمزية، خاصة في ظل المستجدات التي فرضتها الساحة الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، خصائص النظم السياسية العربية، تحديات الممارسة الديمقراطية.

Abstract:

Despite the democratic transition experienced by the majority of Arab political systems, they differ in their forms of governance at the level of the head of state, ranging between monarchies and presidential systems. Additionally, they share a set of common characteristics, the most significant of which is the legitimacy crisis, which is a central issue and a root cause of the societal crises they face. Arab political systems encounter several challenges that have hindered the genuine implementation of democracy, ultimately leading to a democratic deficit at various levels. This underscores the need to adopt the democratic process as a means to bring about fundamental changes in the structure of political systems and transform them from non-democratic regimes into genuine democratic ones through the comprehensive practice of democracy, rather than treating it as a mere symbolic process—especially in light of the developments imposed by the international and regional arenas.

Keywords: democracy, characteristics of Arab political systems, challenges of democratic practice.

المقدمة

يثير موضوع الديمقراطية اليوم على الساحة العربية وغير العربية العديد من التساؤلات والخلافات والنقاشات والحوارات، حيث رغم الكم الهائل من الأدبيات التي تناولته سواء عربية أو غير عربية لا زال هذا الموضوع موضع خلاف وتتداخل معه العديد من القضايا الأخرى، إلا أن الواقع أثبت أن ما تم اتخاذه من قبل النظم السياسية العربية من مظاهر الديمقراطية كالتعددية السياسية، وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وإجراء الانتخابات...الخ، هي في مجملها شكلية لا تعبر عن القطيعة مع نظم الحكم التسلطي، لأن عملية الديمقراطية الحقيقة تتطلب الاستمرارية ضمن مسار واضح نحو المزيد من المكاسب الديمقراطية، اذ تعاني الديمقراطية في انظمة الحكم العربية من العديد من التحديات التي تعمل دون تحقيق الديمقراطية الحقيقة، لان الديمقراطية تتطلب توافق بين الجماهير والقوى الاجتماعية في المجتمع، لان فعالية أي نظام سياسي قائمة على اساس تأييد شعبي، وفي حالة العكس من ذلك فانه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية فعلية، لا تعدو ان تكون ديمقراطية شكلية، وهو ما تعاني منه غالبية النظم العربية.

تواجه الديمقراطية في الدول العربية مجموعة من التحديات أبرزها ضعف المشاركة السياسية، وانعدام الشفافية، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك، تأثير التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية التي تؤثر سلبًا على تطور هذه الديمقراطيات، ومع ذلك، شهدت بعض الدول العربية حركات إصلاحية ومحاولات للتحول الديمقراطي، خاصة بعد أحداث الربيع العربي، مما يتيح فرصًا لمزيد من التغيرات في المستقبل.

اهمية البحث: لا شك ان الديمقراطية من المفاهيم التي تعزز علاقة القوى السياسية بالمجتمع، من خلال تأثيرها المباشر على استقرار المجتمعات وتطورها، فالأنظمة الديمقراطية تتيح مشاركة اوسع للمواطنين في صنع القرار، مما يعزز الشفافية والمساءلة ويحد من الفساد والاستبداد في ظل التحديات التي تواجه المنطقة العربية لاسيما ضعف المشاركة السياسة والصراعات السياسية، وبالتالي ضرورة تحليل واقع الديمقراطية والوقوف على اسباب تعثر نجاحها في المنطقة العربية.

اشكالية البحث: تقوم اشكالية البحث على تساؤل رئيسي متعلق بظروف بلدان العالم العربي من جهة، وعن تحقيق الديمقراطية الحقيقية من جهة اخرى، اضافة الى التساؤلات الفرعية.

- ما المقصود بالديمقراطية.
- ماهي خصائص النظم السياسية العربية وما علاقتها بالديمقراطية.
- ما هي أبرز التحديات التي تقف دون تحقيق الديمقراطية الحقيقية في النظم السياسية العربية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (انه على الرغم من تبني العديد من بلدان العالم العربي لمبادئ الديمقراطية في دساتيرها، الا ان الواقع السياسي يعكس تحديات متعددة تعيق تطبيقها الفعلي، ومن ثم فأن نجاح التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية مرهون بقدرة هذه الدول على تبني اصلاحات سياسية حقيقة تعزز الشفافية وتضمن حرية التعبير والمشاركة الشعبية الفعالة).

منهجية البحث: استخدم في البحث أكثر من منهج علمي، فقد استخدم المنهج التاريخي للإحاطة الشاملة بالديمقراطية منذ فترة نشؤها الى انتقالها الى بلدان العالم العربي، اضافة استخدام المنهج التحليلي، لوصف طبيعة النظم السياسية العربية في مقابل تطبيق الديمقراطية في تلك البلدان.

هيكلية البحث: يتكون البحث من **مقدمة** وثلاث مطالب، فقد تناول **المطلب الاول** مفهوم الديمقراطية والتطور التاريخي لها، في حين تناول **المطلب الثاني** خصائص النظم السياسية العربية، اما **المطلب الثالث** تناول أبرز التحديات التي تعيق الممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية، واخيراً **الخاتمة والاستنتاجات.**

المطلب الاول: ماهية الديمقراطية

تعتبر الديمقراطية من المفاهيم التي اختلفت وجهات النظر بين المفكرين والباحثين في وضع تعريف محدد لها، حيث أصبحت الديمقراطية اليوم شعاراً يرفع بشكل واسع في غالبية البلدان العربية، وعلى الرغم من ذلك فان الديمقراطية الحقيقية لم تتحقق بشكل كامل ونهائي في أية دولة من دول العالم العربي اليوم، لاسيما انها اصبحت من أكثر القضايا التي تأخذ حيزاً كبيراً في الفكر والواقع السياسي الآن وفي المستقبل.

اولاً: مفهوم الديمقراطية

١. **الديمقراطية لغةً:** ظهرت كلمة الديمقراطية في اوربا في الفترة اليونانية (اثينا) وتعني ديمو (Demo) الشعب او قطعة الارض التي تعود الى جماعة معينة وقراط (Grate) تعني الحكم او عامة الشعب والامساك بالسلطة (١)، وكل هذه الكلمات تنتمي الى العبارات اليونانية (Kratos) وهي تعني القوة او (Kratein) وتعني السيد المالك مقابل العبد (٢).

٢. **الديمقراطية اصطلاحاً:** تتباين وجهات النظر بين المفكرين والباحثين في تحديد تعريف محدد للديمقراطية، ولكنها صورة عامة هي احدى انظمة الحكم القائمة التي يكون فيها الحكم او سلطة اصدار القوانين والتشريع من حق الشعب، وباختصار تعني الديمقراطية حكم الشعب للشعب وهي ما تميز الديمقراطية عن سواها من انظمة الحكم(٣)، ويعرف (الان تورين)، الديمقراطية "بانها الوسيلة السياسية للحفاظ على التنوع وجعل الافراد والجماعات مختلفين بعضهم عن البعض الاخر ويعيشون داخل مجتمع ينبغي ان يعمل ايضاً كانه وحده"(٤)، ويعرفها ايضاً (فرانسيس فوكو ياما)، "بان ليس ثمة ديمقراطية بدون انسان ديمقراطي يرغب في الديمقراطية ويكيفها في الوقت الذي تكيفه فيه"(٥).

وفي ذات السياق يعرف (موريس دوفرجيه)، الديمقراطية، بأنها" النظام السياسي الذي يختار فيه المحكومون (الشعب) الحاكمين، عن طريق الإنتخابات الحرة والنزيهة"[٦]، في حين عرفها الدكتور (محمد عابد الجابري)، على أنها "سلطة الشعب معبراً عنها بانها مؤسسات تنتخبها إنتخاباً حراً"[٧]، وعرفها الدكتور (عبد الرحمن منيف)، بأنها (حق الشعب في المساواة والحرية والحق في المشاركة والتعبير وكذلك الحق في أختيار شكل النظام السياسي وتعديل هذا النظام أو تغييره)[٨].

ومن جهة اخرى فقد عرفها الكثير من المفكرين العرب بدلالة أسسها ومرتكزاتها، إذ يعرفها الدكتور (سعد الدين إبراهيم) بدلالة التعددية السياسية على أنها ((مشروعية تعدد القوى السياسية والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعاتها) [٩]، مما سبق ذكره يرى ان معظم المفكرين يجعلون الشعب هو صاحب السلطة وله الحق في المساواة والحرية ...الخ، بأعتبار ان الديمقراطية حكم الشعب للشعب من اجل الشعب.

ثانياً: التطور التاريخي للديمقراطية: عرفت الديمقراطية العديد من المراحل والتطورات واختلفت من عصر الى اخر باختلاف الظروف والاسباب التي ادت الى بلورتها، وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذه النقطة.

١. **الديمقراطية في العصر اليوناني:** شهد الفكر السياسي الاغريقي ازدهاراً عظيماً في معظم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في اليونان ولاسيما في اثينا، فلقد ارتضت هذه المدينة في تمام توسعها ووهبت نفسها تدريجياً بنية سياسية ديمقراطية(١٠)، إن الديمقراطية، بوصفها فكرة ونظاماً ليست وليدة الحاضر، فجذورها تعود إلى الحضارات الشرقية القديمة، ولكن أول تطبيق لها بصورة مقننة كان في دول المدينة وبشكل خاص في(أثينا)، حيث قامت بها أول تجربة ديمقراطية عملية في التاريخ(١١)، اذ اشار (بركليز ٤٩٥ ـ ٤٢٩ق.م)(*)، في حديثه عن الديمقراطية من ضرورة وجوب المشاركة السياسية، ورى أن أثينا عرفت الديمقراطية لأن السلطة فيها لا ترتكز في أيدي قلة من المواطنين، بل انها في أيدي المواطنين جميعاً(١٢)، أن بركليز الذي لقب بأبي الديمقراطية اليونانية، لاسيما انه اكد على معنى الديمقراطية من خلال الخطبة الشهيرة التي ألقاها بمناسبة تخليد ذكرى ضحايا العام الأول من حرب أثينا مع إسبارطة حيث قال فيها مخاطباً الأثينيين: "أن المواطن الأثيني لا يهمل شؤون الدولة بحجة انشغاله بشؤون عائلته، بل أن المنهمكين منا في أعمالهم، لا تنقصهم الفكرة السليمة عن الشؤون السياسية، وأن المواطن الذي لا يعني بالمسائل العامة، لا نرى فيه رجلاً منعدم الضرر، بل رجلا منعدم الفائدة، ولئن كان قليل منا مبتكرين، فأنا جميعاً في السياسة قضاة موهوبون..."(١٣)، مما سبق يرى انه بالفعل وجدت التطبيقات الاساسية للديمقراطية الأثينية، من خلال أنشائها التنظيمات السياسية كالجمعية العامة ومجلس الخمسمائة والمحاكم(١٤).

لقد أنتقد سقراط الديمقراطية الأثينية، لأنها كانت تفترض أن كل إنسان يصلح لشغل أي منصب، حيث أن الأساس في فكر سقراط هو ربط الفضيلة بالمعرفة وهو أمر واضح إلى حد لا يمكن معه إغفاله، أي أن الفضيلة هي المعرفة بما في ذلك الفضيلة السياسية [١٥]، لذلك فأن سقراط لا يرى في الديمقراطية بانها الأسلوب الأمثل للحكم، لأنها تعمل على الغاء التمييز وتختار الحكام عن طريق القرعة، فسقراط ينتقد اختيار الحكام بالقرعة، لأن ذلك الأسلوب يترك مسألة الكفاءة للصدفة، أن السياسة بالنسبة لسقراط هي فن وأكثر من فن في آن واحد، ولهذا لابد من أعداد الرجل السياسي العاقل كما يعد ربان السفينة، أو جنرال أو طبيب من أجل السيطرة على فنه الخاص[١٦].

٢. **الديمقراطية في العصر الوسيط:** ان الافكار السياسية الاولى عند مارتن لوثر الذي ذهب في اتجاه الحكم المطلق بسبب الصراعات مع القوى الكاثوليكية، هذه الافكار تحولت باتجاه حق المقاومة فيما بعد، واصبحت نظرية حقيقية للثورة، نظرية تطورت في انكلترا مع علم اللاهوت المثالي او التعاهدي.

ان الثورة الاصلاحية التي اثارها (مارتن لوثر)، والتي غيرت الغرب المسيحي لم تعتبر ثورة دينية فحسب بل انها كانت ثورة فكرية وسياسية، والتي عن طريقها تم الفصل فيما بين الدين والسياسة " ما لله فهو لله وما لقيصر فهو لقيصر" ، كما انها عملت على فصل بين الحرية المسيحية من جهة وبين الانضباط الاجتماعي من جهة اخرى، ففي العصر الوسيط ساد الاعتقاد بالشرعية الالهية في الغرب المسيحي، اذ كانت الممارسات التي يقوم بها رجال الكنيسة والبابوية من تمادي وتجاوزت سلطتهم حدودها المعقولة لتخرج خارج اسوار الكنيسة وصولاً الى مقعد الحاكم، لتفرض سلطتها على شؤون الدولة وتتحكم في القرارات السياسية، لاعتقادهم بأن الحاكم مخير من عند الرب(١٧).

اما (جون كالفن)، فانه لم يعطي أي قيمة للديمقراطية، كما انه لم يهتم كثيراً بفكرة سيادة الشعب، فهو يعتقد بان الحقائق تأتي من الله مباشرة ومملكته لا توجد على الارض، لقد كان كالفن يؤمن ايماناً جاداً بالعدالة الالهية، لاعتقاده بان الحاكم مخير من طرف الاله، وان وضعه في منصبه انما محكوم بإرادة الله وهو مكلف بالحكم في ادارة شؤون الرعية، فالحاكم صورة الله على ارض، لذا وجب طاعته بغير مناقشة ومن هنا تصبح حظوظ الديمقراطية ضئيلة امام حكم الطغيان بسبب الوفاء للكنيسة البروتستانتية(١٨).

٣. الديمقراطية في العصر الحديث: شهدت الديمقراطية نقطة تحول كبيرة بفضل الثورة الفرنسية فقد حرص رجال هذه الثورة على النصر في اعلان الحقوق الصادر ١٧٨٩م، على ان الامة هي مصدر جميع السلطات وبحيث لا يجوز لأي هيئة ممارسة السلطة على اعتبار انها صادرة منها، وان القانون هو التعبير عن الارادة العامة للامة، ومع مطلع عصر الانوار وتغير التوجهات الفكرية والفلسفية وبداية ظهور تيارات فكرية وفلسفية جديدة خاصة مع دعاة الحرية امثال فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز – لوك– روسو)، حيث لم تتغير المفاهيم الفكرية والفلسفية فقط، بل حتى المفاهيم السياسية لتأخذ الديمقراطية مساراً جديداً عن المسار الذي الفته.

ذهب (توماس هوبز)، الى تفضيل سيادة الدولة المطلقة، هي افضل من خطر الفوضى التي تؤدي اليها الحرية الفردية الانانية، كما لابد لهذه السلطة تامين السلم الاجتماعي للأفراد لذا يقول هوبز " السلطة ذات السيادة هي اقل اذى من انعدام السلطة"، مما تقدم يرى ان هوبز يعمل على خلق مجتمع سياسي ينعم بسيادة مطلقة بعيداً عن خطر الفوضى الناجمة عن الحرية الفردية، فان خلق مجتمع جديد قائم على سلطة ذات سيادة تكون السلطة فيه تملك سيطرة عليا مطلقة وهو الرفاه الديمقراطي(١٩)، اما (جون لوك)، يرى بان الافراد ليسوا في حاجة ماسة الى النظم السياسية لذا فهو يقول " ان المجتمع يملك القدرة على تنظيم ذاته بانسجام، دون ان يكون ثمة حاجة الى الاستعانة بالنظام السياسي"(٢٠)، ومن جهة اخرى يرى لوك بان الإفراد اقاموا علاقة تعاقدية فيما بينهم لغرض التجمع وتشكيل الجماعة الإنسانية الناشئة عن هذا العقد الاجتماعي والتي هي الدولة، وتأتي سلطة تشريع القوانين وتطبيقها وإصدار العقوبات وتنفيذها في رأي لوك من مصدر وحيد هو حاصل تنازل الإفراد عن حق محدد بالذات هو حقهم الشخصي، كأفراد، في إيقاع العقاب بالآخرين لتحتكر الدولة هذا الحق لنفسها، وبالنتيجة فأن نشوء الدولة،

وبالتالي فان بموجب هذا العقد الذي ليس من شأنه إلغاء ولا نفي جميع الحريات القائمة في حالة الطبيعة، وانما المقصود منه هو التخلي عن حق فردي واحد فقط كان سائداً في حالة الطبيعة هو الحق في إيقاع العقاب في مقابل ضمان تمتع الإفراد المتعاقدين بكافة حقوقهم وحرياتهم الأخرى(٢١).

وفي ذات السياق يرى ان (جان جاك روسو)، هو الاخر دعم مسيرة الديمقراطية وامدها بكثير من العناصر الهامة مع ايمانه بنوع خاص وهو الديمقراطية المباشرة، الا ان هنالك صفة عامة مشتركة بين جميع انواع الديمقراطية، لقد كان روسو من المنددين بأفكار الديمقراطية وخاصة في نظريته العقد الاجتماعي فهو يحمل في طياته حرية الافراد داخل المجتمع، فلهم حرية الاختيار من يتولى ادارة الدولة، عن طريق الاقتراع العام كما يتمتع الافراد بالحرية في ابداء الرأي(٢٢)، لقد كان روسو من المؤيدين بالديمقراطية المباشرة، ففي كتابه (العقد الاجتماعي)، اعتبر الديمقراطية المباشرة من افضل طرق الحكم، في مقابل رفضه لفكرة الحكم النيابي لسببين رئيسيين هما:(٢٣).

١- إنّ السيادة لا يمكن التخلي عنها، وبما أن حق الشعب فلا يمكن التنازل عنها حتى لأعضاء منتخبين.

٢- إنّ النظام النيابي يبتعد عن الكمال الديمقراطي، لأن المجلس النيابي لا يكون صاحب السيادة في شيء على أساس أن الإرادة العامة لا يمكن أن تتجزأ ولابد أن تتمثل بذاتها.

٤. الديمقراطية في العالم العربي: يعد القرن التاسع عشر نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم العربي، وذلك لعدة أسباب، فقد كان العالم العربي يعاني من تأخر ملحوظ مقارنةً بالغرب الذي كان يشهد تقدمًا مستمرًا، في تلك الفترة، فقد كان المفكرون العرب يرون أن سر عظمة الغرب يعود بشكل أساسي إلى أنظمة الحكم والسياسات المتبعة لديهم، أكثر من كونه نتيجة لإنجازاتهم التقنية واكتشافاتهم العلمية، فالعالم العربي يعد أحد الأقطاب الرئيسية في السياسة العالمية ومركز اهتمام القوى الكبرى، وذلك وفقًا للاستراتيجيات والتحولات الدولية، لم يكن بعيدًا عن هذه الموجات، حيث شهدت تسعينيات القرن العشرين تحولًا كبيرًا في السياسات العربية نتيجة الظروف والتغيرات العالمية، وقد وضعت هذه التغيرات الأنظمة العربية أمام تحديات تستدعي ضرورة تبني عمليات الإصلاح السياسي، وتعزيز المشاركة السياسية، والاعتراف بالتعددية السياسية(٢٤).

إن ظاهرة نقل مطالب الإصلاح بشكل عام، والإصلاح الدستوري، ومطلب الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطي في الدول العربية إلى الشارع، هي ظاهرة جديدة نشهدها اليوم في أكثر من بلد عربي، وهناك إرهاصات لم تجد بعد طريقها إلى البروز في عدد من الدول العربية الأخرى التي ما زال هامش التعبير السياسي فيها ضيقاً أو مقموعاً بالعصا أو الجزرة أو بكليهما، وهذه الظاهرة تستحق الوقوف عندها من أجل فهم أسبابها والظروف التي جعلتها اليوم ممكنة، ومن ثم التعرف على أطرافها، ودوافع كل منهم، ومدى قدرتهم على التوافق على قواسم مشتركة وحركة وطنية منسقة تصل بحركة الشارع إلى بر الأمان بشكل سلمي يسمح لعملية الإصلاح الجذري بالبدء في مجال التنمية ومجال الممارسة الديمقراطية في إطار من أمن الوطن والمواطن(٢٥).

المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية العربية

تشترك النظم السياسية العربية بمجموعة من الخصائص سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومنها.

اولاً: التبعية: تعد من المفاهيم الحديثة الظهور، وخاصة بعد انتهاء العلاقات الاستعمارية في صورها التقليدية، حيث يصفها البعض في كتاباتهم بأنها مفهوما يتكون من شقين أساسيين، أحدهما شق العلاقات حيث تصبح التبعية هي "الموقف الذي تكون فيه اقتصادات مجموعة معينة من الدول مرتبط بنمو وتوسع اقتصاد آخر"، والشق الاخر هو "المؤسسات حيث تصبح التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين، أي يعاد تشكيله وفقا للإمكانات البنيوية لاقتصادات قومية محددة أخرى"[٢٦]، يذهب عالم الاجتماع النرويجي (غالتونغ)، الى وصف تلك العلاقات غير السوية باستخدامه لمصطلح (الاستعمار الهيكلي)، الذي يشير فيه إلى التفاعل الرأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل اقتصادي وتجاري يتسم بعدم المساواة، نتيجة السياسات الاحتكارية التي يعتمدها المركز للسلع المصنعة، في مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية، الأمر الذي يؤدي الى حرمان دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجية[٢٧]، وبالتالي فان مفهوم التبعية يختلف كليا عن مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يعبر عن علاقات متساوية ومتكافئة بين دول مختلفة، على سبيل المثال العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة واليابان.

عادة ما يعد المدخل الثقافي مدخلاً مناسبا لإعادة علاقة التبعية ثم الى تكريسها، ويكون ذلك عن طريق الترويج لنمط الحياة الغربية، وإشاعة القيم والمفاهيم الاستهلاكية بحيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسية، ولما يلعب الاقتصاد من دور كبير في تأثيره على سياسات الدول، بحيث يؤدي الى ان تكون التبعية السياسية قرينة للتبعية الاقتصادية، وبالتالي ما يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية لدول الجنوب[٢٨]، ومن جانب اخر، حاولت بعض الدول النامية أو دول الجنوب الى تطوير مفاهيم معينة، في سبيل تقليل الاعتماد على الخارج وتقليص تبعيتها للمراكز، ولكن المشكلة الأساسية تكمن في أن تلك المفاهيم كالتنمية المستقلة، والاعتماد على الذات، اصبحت مجرد شعارات أيديولوجية أكثر من كونها مناهج عمل، حيث عادة ما تلجا النظم السياسية العربية، إلى نقل التكنولوجيا الغربية، وهذا ما يجعلها مرتبطة بالدول الصناعية الرأسمالية وبالشركات دولية النشاط التي تساهم بالنصيب الأكبر في إنتاج التكنولوجيا، وفي ذات الوقت فإن تلك الدول لا تتمتع بحرية كبيرة في المفاضلة بين أنواع التكنولوجيا المتاحة واختيار ما يتلاءم من بينها مع ظروفها لأسباب متعلقة بنقص الخبرة، أو قد تكون التكنولوجيا المصدرة تمثل جزءًا من معونة أو قروض أجنبية، أو لأن الدول الغربية تفرض حالة من السرية على مستجدات إنتاجها التكنولوجي[٢٩].

ثانياً: محدودية استغلال الموارد: ان الدول النامية هي دول محدودة الموارد أو بمعنى اخر هي دول محدودة القدرة على توظيف تلك الموارد، استطاعت مجموعة من الدول الصناعية الجديدة (إندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، وهونغ كونغ)، التخلص من التصنيف النمطي

لدول الجنوب الذي يركز على استيراد المواد المصنوعة من الغرب [٣٠]، في حين اظهرت التصنيفات إن باقي دول الجنوب تتوزع على مجموعات أساسية هي:

١. جموعة الدول المصدرة للنفط، وهي الدول التي يكون اقتصادها يعتمد اعتمادا شبه كلي على مورد واحد هو بطبيعته قابل للنفاد، حيث من جهة تعاني تلك الدول على اعتمادها على مصدر واحد للدخل والذي جعلها عرضة لهزات عنيفة، نتيجة التقلبات الحاصلة في اسعار النفط على سبيل المثال، ومن جهة اخرى، فان هذا المصدر معرض للنفاذ وخاصة بعد فشل دول الاوبك في التنسيق بين سياساتها الانتاجية، مما اثر على اقتصاداتها النفطية والى تقليص حجم موازنتها، [٣١]، ففي العراق انخفض سعر برميل النفط الخام في عام ٢٠١٥ إلى (٤٩ دولار)، للبرميل الواحد، وهو سعر يقل نظيره مقارنتاً بالأعوام السابقة[٣٢].

٢. مجموعة الدول متوسطة التطور، حيث تكون هذه الدول متنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات، وتعتمد هذه الدول على القطاع الزراعي بشكل اساسي، اضافة الى وجود قطاع صناعي قوامه تصنيع الملابس والمواد الغذائية، من دون المعدات وآلات النقل التي تعد مؤشرا مهما من مؤشرات التأقلم الاقتصادي، ولإعطاء مثال حقيقي لهذه المجموعة، عن طريق إجراء مقارنة بين تطور نسبة المواد الأولية المصنعة في مقابل تطور نسبة آلات النقل والمعدات في صادرات احدى الدول المنتمية لهذه المجموعة وفي أخرى تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية الجديدة، اذ ارتفعت نسبة صادرات تونس من المعدات وآلات النقل من صفر بالمائة إلى ٩ بالمائة من إجمالي صادراتها، مقابل ارتفاع هذه النسبة نفسها من ٢ بالمائة إلى ٣٨ بالمائة من إجمالي صادرات ماليزيا، ونتيجة التطور الذي تحصل عليه هذه المجموعة من الدول الا انها تعاني من المديونية الخارجية(٣٣)، اذ ارتفع اجمالي الدين العام في الدول العربية من (٥٢٢مليار دولار) لعام ٢٠٠٥ الى (١،١٤١ مليار دولار) في عام ٢٠١٨(٣٤).

٣. مجموعة الدول المهمشة والتي تعتمد على تصدير المواد الأولية الزراعية، ومن امثلة هذه الدول كل من (الصومال، موزمبيق، السودان، مالي)، حيث تكمن المعضلة الاساسية التي تواجهها هذه الدول، من اضطرارها لزيادة المعروض من إنتاجها لمواجهة احتياجاتها من العملة الصعبة، في الوقت الذي ينخفض ويتراجع الطلب العالمي على المواد الأولية الزراعية، نتيجة تقدم بحوث الكيمياء الحيوية الذي ادى الى تحكم تجارة الغذاء العالمي من جهة، ولتطور تكنولوجيا إنتاج السلع نفسها بكلفة أقل من المواد الأولية من جهة اخرى(٣٥).

ثالثاً: مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها: ان دول الجنوب أو الدول النامية في اطار اجتيازها لمرحلة من مراحل تطورها السياسي الذي يمكن تسميتها بالمرحلة الانتقالية، اذ تواجه في نطاقها عدة أزمات ومنها التنمية السياسية، فهنالك أزمة الهوية والتي تدل على التشرذم الثقافي والعجز عن الاندماج الوطني في إطار واحد، اضافة الى أزمة التغلغل بمعنى ضعف الدولة وقصورها في فرض سيطرتها المادية وتطبيق القوانين على مختلف أنحائها، وأزمة التوزيع والتي تعني غياب العدالة في ادارة وتقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين من جهة، او بين الأقاليم من جهة اخرى، والجدير بالذكر أن هذه الدول تواجه أزمات التنمية السياسية على دفعة واحدة وليس على دفعات أو مراحل تاريخية مختلفة كما هو الحال في الدول

المتقدمة[٣٦]، اضافة الى ذلك فان هذه الدول تختلف في معالجة مواجهتها لتلك الأزمات، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة مسالك أساسية، أولها هو (المسلك التكيفي– التقليدي)، والذي يقوم على تحديث مؤسسات المخرجات كالبيروقراطية والجيش من دون مؤسسات المدخلات، كمؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، اما المسلك الاخر هو (المسلك الإصلاحي– التحديثي)، الذي يعمل على إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية التي تكون بعيدة عن أساس النظام الاجتماعي ولا تمس جوهره، واخيراً (المسلك الثوري – التعبوي)، والذي يكون هدفه الاساسي تحشيد الجماهير والقوى وخاصةً التغيرات الحاصلة في الأوضاع الداخلية والخارجية، لتلك الدول، وبالتالي فإن الحديث عن البعد السياسي لظاهرة التنمية وأزماتها، ينفي عن تلك الظاهرة كونها مجرد ظاهرة اقتصادية محضة، حيث ان الواقع يشير الى ان هنالك علاقة جدلية بين الأبعاد السياسية والاقتصادية لعملية التنمية، فمن جهة تعد التنمية الاقتصادية كأحد مدخلات النظام السياسي تؤثر في أدائه عن طريق تأثيرها في تفاعلات احد أطرافه ومطالبه ودعمهم له، ومن جهة أخرى فأن التنمية الاقتصادية كأحد مخرجات النظام السياسي يتوقف نجاحها على مدى شرعية هذا النظام السياسي، وتوفيره للأمن والاستقرار، اضافة الى قدرته على تعبئة الجهود والطاقات، كما إن للتنمية أبعادها الثقافية التي تؤثر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية من جانب، وتتأثر بها من جانب اخر، ومما تقدم فان التنمية تعتبر ظاهرة معقدة لا ينبغي التعامل معها من اتجاه واحد[٣٧].

مما تقدم يمكن ملاحظة ان كلمة خصائص تدل على الايجابيات التي تتمتع بها أي دولة او مجموعة دول، ولكن عند الحديث عن خصائص النظم السياسية العربية نلاحظ ان هذه الخصائص ليست الا سلبيات تتصف بها تلك النظم سواء من تبعية وضعف في ادارة توظيف الموارد اضافة الى ازمات ومشاكل اخرى.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الممارسة الديمقراطية

على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته دول العالم العربي، الا ان هنالك مجموعة من التحديات سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي، التي اثرت بشكل او بأخر على التطبيق الحقيقي للديمقراطية في تلك البلدان، ففي مصر مثلاً حيث لعبت الديمقراطية دوراً كبيراً في اثارة الصراع السياسي على السلطة والتي اعتبرت سبباً من اسباب الانقلاب الذي حدث عام ١٩٥٢[٣٨]، وفي السياق ذاته نوجز أبرز تلك التحديات.

اولاً: التحديات الداخلية: هنالك العديد من التحديات الداخلية، ولكن أبرزها هي:

١. **ازمة الشرعية:** تعد الديمقراطية نظام حكم تستند فيه السلطة على ادارة وتنظيم ارادات موطني الدولة، فتمارس السلطة عليهم عن طريق مجموعة من القوانين والانظمة التي تحدد من خلالها الاشخاص الذين يحق لهم التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية، وان حق التصويت والانتخاب هو الذي يمنح الشرعية السياسية(٣٩)، لذلك ينطلق مفهوم الشرعية من مقوم اساسي على اعتبار حصول السلطة على ثقة الشعب، وبما أن السلطة هي سلطة أمر واقع، فعندما تتطابق قيمها ومبادؤها مع مبادئ الشعب

وقيمه، فإنها في النهاية ستنال موافقة أفراد المجتمع عليها وثقتهم بها، ومن ثم تتحول إلى سلطة القانون، أي تصبح شرعية(٤٠)، فالنظام السياسي في إدارته للحكم وفي مواجهة الأزمات التي تصيبه ويتعرض لها يكشف عن مدى فاعليته وقدرته، وبالتالي يرتبط ذلك بشكل كبير اعتمادا على الشعب ليس إلا، فعندما تتفاعل القوى الاجتماعية الفاعلة والشعب مع النظام السياسي القائم، تكون فاعلية الأخير أكبر وتزداد كفاءته، ولكن عندما يحدث العكس تنخفض هذه الكفاءة والقدرة(٤١).

وعلى أساس ذلك، يقاس عمل وفاعلية النظام السياسي فان النظام السياسي الذي يستمد شرعيته من الشعب مباشرة وفق ارادة شعبية حقيقية هو أقوى النظم وأطولها عمراً واستمرارية، فالشرعية هي مدى تقبل الشعب للسلطة، اي القبول الطوعي للسلطة في ما تخطط له وتنفذه من سياسات تستلهم تطلعات الجماهير وتجسدها[٤٢]، وبالتالي فان الشرعية تسهم في استقرار المجتمع بالكامل، حيق إن نجاح أية ديمقراطية يعتمد على فاعلية شرعية نظامها السياسي وقدرته على تحقيق التوافق بين الاتجاهات السائدة والمتعارضة في المجتمع، لا اي اخلال في تحقيق التوازن بين القوى والاتجاهات يؤدي إلى زعزعة الثقة بالنظام، ومن ثم ضعف الشرعية التي يتمتع بها[٤٣].

٢. **ضعف المشاركة السياسية:** يشير ضعف المشاركة السياسية إلى مستوى متدني من مشاركة الجماهير في الحياة السياسية لعدة اسباب متعلقة وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة، اضافة الى انعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام في الدول العربية، حيث ادى ذلك الى احداث فجوة بين النظام السياسي من جهة، والشعب من جهة اخرى، وهذه الحقيقة لا يكمن تغطيتها بالانتخابات النيابية والحياة المقيدة التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها، فثمة قوى سياسية من بعض الدول العربية تحظى بهامش من الحرية النسبية، في مقابل لا يوجد تداول حقيقي للسلطة، مما أدى في نهاية المطاف إلى فقدان الأمل في أي تغيير او تحسن تلك الأنظمة(٤٤).

شهدت العديد من الدول العربية ضعف في المشاركة السياسية، نتيجة السياسات المتبعة في تلك الدول على سبيل المثال، فقد عملت الانظمة السياسية في مصر وتونس على اقصاء الشركاء وقمع الخصوم، وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني إلى هياكل شكلية يسيطر عليها الحاكم، اضافة الى سد قنوات الاتصال المواطنين والنظام الذي ادى الى فقدانه القدرة على الاستجابة لأي مطالب [٤٥]، اضافة الى عدة اسباب ادت الى العزوف الشعبي للمشاركة السياسية منها[٤٦].

- عزوف مبني وموقفي ومؤسس قائم على اساس وعي شعبي بأهدافه ومرهناته السياسية والاجتماعية، ويمس شرائح لها حس سياسي وثقافة سياسية موجهة.
- عروف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة، كالانشغال بثقل الأعباء اليومية.
- عزوف ناتج عن نفور جماعي من المشاركة السياسية، وخاصة لدى فئة الشباب والتي لا تهتم كثيرا بالممارسة السياسية، نتيجة تلك السياسات والتي لا تستجيب لحاجاتهم وانشغالاتهم اليومية.

٣. ضعف البناء المؤسسي والخبرة الديمقراطية: اذ يلاحظ ان المؤسسات الدستورية اصبحت شكلاً دون مضمون، اضافة الى تراجع نسبي في دورها للقيام بالواجبات الاساسية التي تقوم بها، نتيجة لغياب القوانين الانتخابية العصرية، واعتمادها علة وسيلة التعيين لشغل المناصب الحساسة في تلك المؤسسات، حيث على الرغم من النصوص الدستورية التي تدل على مبدأ العدالة والمساواة والتعددية الدستورية، يلاحظ ان الواقع قائم على السلطة محتكرة بفئة معينة، وعدم اعطاء فرصة للنخب الاخرى للوصول للسلطة(٤٧)، ومن جهة اخرى فقد عانت معظم الانظمة العربية تحت هيمنة نظم حكم استبدادية، والتي عملت على صعوبة فهم الديمقراطية سواء بالنسبة للشعب والقيادات، والتي اثرت بشكل او بأخر على عمل المؤسسات البرلمانية الحديثة، اضافة الى فجائية التحول الديمقراطي وعدم تهيئة المجتمع بشكل كاف، وعدم اعداد مؤسسات دستورية تستقبل تلك التحولات، ناهيك عن غياب ثقافة سياسية، ونضج مجتمعي.

حيث تعد التنشئة السياسية هي العملية التي من خلالها يتم تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، فالتنشئة السياسية هي نوع من انواع التعليم سواء كان الرسمي المخطط او الغير رسمي غير مخطط، في كل فترة من مراحل الحياة، فهي ذات اتصال مباشر في الحياة العامة من جهة، وتؤثر على السلوك السياسي للفرد من جهة اخرى، وبالتالي فقد تلعب الثقافة السياسية دوراً كبيراً تحقيق الديمقراطية(٤٨)، حيث عملت الانظمة العربية على تطبيق نموذج جاهز دون ان تراعي الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للبلد، والذي ادى الى فشل تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

مما سبق ذكره، فقد شهدت انظمة الحكم العربية اسباب اخرى تعتبر معوق اساسي للديمقراطية فقد عانت تلك الانظمة من الالتزام الحقيقي بالقيم الديمقراطية بين الزعماء السياسيين، بحيث يكون التحول الديمقراطي بشكل صوري، محاولة لاستيعاب الضغوط الشعبية، اضافة الى عدم وجود احزاب سياسية بالمعنى الحقيقي، فالأحزاب الموجودة مجرد اسماء لا تحمل مواصفات الحزب السياسي، وبعظها عبارة عن تطلعات جهوية.

ثانياً: التحديات الخارجية: من الجدير بالذكر بان التغيرات السياسية التي شهدتها الساحة العربية لم تكن وليدة لعوامل داخلية، بل كان للعامل الخارجي الاثر الكبير في احداث تلك التغيرات، اذ لم تتمكن البيئة الداخلية من القدرة على خلق أي تغيير، ما ادى الى تدخل خارجي لأحداث التغير وفق خطط واستراتيجيات تصب في مصالح دول كبرى داخل المنطقة العربية (٤٩).

اختلفت الآراء بان المفكرين والباحثين حول التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، حول دور العامل الخارجي في تلك الاحداث، بين اتجاهين رئيسيين هما.

الاتجاه الاول: يرى أنصار هذا الاتجاه بان الاحتجاجات والثورات العربية هي وليدة صناعة داخلية ولم يكن للعامل الخارجي أي دور، وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تتعامل معها كأمر واقع (٥٠).

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه يرى انصاره ان للعامل الخارجي كان له الدور الكبير في تحريك الشارع العربي، ويستند اصحاب هذا الاتجاه الى الوثائق السرية التي كشفها موقع (وكيليكس)، بان الولايات المتحدة الامريكية، قامت بإعطاء ملايين الدولارات الى منظمات داعمة للديمقراطية، اضافة الى الاوضاع العربية المشحونة القابلة للانفجار [٥١].

سعت القوى الكبرى للهيمنة والسيطرة على دول العالم العربي وبشكل خاص بعد ثورات الربيع العربي، عن طريق اتباع سياسات مختلفة فهي من جانب عملت على دعم الانظمة الحاكمة، ومن جانب اخر عملت على دعم بعض القوى المعارضة للنظام للتخلص من الانظمة الحاكمة التي تقف كعقدة بوجه المصالح وخاصة الامريكية منها، والواضح ان السياسة الامريكية كانت تطمح الى تأسيس نظام مستقر قوامه الهيمنة الأميركية الإسرائيلية على المنطقة، عم طريق تغييب وتدمير الأمن بمفهومه وبنيته، وأبرز مثال على ذلك ما دعا به الخبير الامريكي (برنارد لويس)، في مقالته " التخلي الرسمي عن حلم القومية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة او حتى بكتلة سياسية متماسكة "، اذ يجعل هذا الخبير الأميركي العالم العربي اشبه بحالة دول أميركا اللاتينية، اذ تتراكم عدد من الدول وتتجمع فيما بينها على اساس والثقافة المشتركة واللغة، دون ان تكون قائمة على اساس سياسة وقومية مشتركة، وبالتالي الهدف نحو جعل الشرق الاوسط في المستقبل يلحق بأوروبا الوسطى[٥٢].

تعد دول العالم العربي ومنطقة الشرق الاوسط من المناطق الحيوية الاستراتيجية، والتي تعد مناطق صراع ونفوذ بين القوى الكبرى والاقليمية، والتي ذهبت ضحية تلك الصراعات الدول العربية، حيث التنافس بين القوى الدولية حول مزيد من النفوذ والسيطرة في المنطقة العربية، اضافة الى النزاعات بين الدول العربية، بحيث يطمح كل طرف الى دعم طرف داخلي ضد أطراف اخرى من تحقيق مصالحه وتعزيز سيطرته ونفوذه [٥٣].

مما تقدم تعد المشكلات الاقتصادية هي الاخرى كمعوق يقف بوجه الديمقراطية، فتراكم المديونية وتضخم البطالة، اضافة الى تردي القطاع الزراعي والصناعي التي تعتبر من المشاكل الاساسية التي تؤثر على حياة المواطن، فأغلب المؤشرات والدراسات تشير الى ان الديمقراطية والتعددية كأحد شروطها الاساسية هو التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

يرتبط موضوع الديمقراطية وتطبيقها في دول العالم العربي بثقافة ووعي المجتمع، اضافة الى وجود مؤسسات واحزاب فاعلة، لكي يتم الوصول الى التطبيق الفعلي لها، حيث ان لازالت معظم دول العالم العربي تعاني من انظمة تسلطية، والسلطة في يد قوى معينة، وانظمة تعاني من غياب شرعي، ان نجاح الديمقراطية في بلدان العالم العربي قائم على اساس وجود توافق حقيقي بين الشعب والنظام السياسي، لان فاعلية أي نظام سياسي مرتبطة بمدى تقبل الجماهير لذلك النظام، حيث غالبية النظم العربية قامت على نقل الديمقراطية الى مجتمعاتها بصورة عشوائية لم تأخذ بالحسبان الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تختلف من دولة الى اخرى، الذي ادى في نهاية المطاف الى تطبيق صوري خالي من المبادئ الحقيقية للديمقراطية، واخيراً الى فشلها.

الاستنتاجات

١. التسلطية، حيث تعاني المجتمعات العربية من هيمنة سلطوية متغلغلة في مفاصله كلها، اضافة الى غلبة الطابع المركزي على قراراتها وسياساتها الداخلية.

٢. شيوع ظاهرة التفرد بالسلطة واحتكارها وعدم إمكانية تداولها سلمياً طيلة الفترة التي أعقبت الاستقلال وحتى بدايات الأخذ بالديمقراطية، التي لم تولد تداولاً سلمياً بالمعنى الحقيقي للكلمة.

٣. على الرغم من الاحزاب السياسية القائمة، الا ان تلك الاحزاب لم تكن بالمستوى المطلوب اي انها لا تحمل مواصفات الحزب السياسي، اضافة فرض قيود عليها في حالة السماح بوجودها، وقمع أي مظاهر للمعارضة حتى وان كانت بسيطة.

٤. انعدام ثقافة المشاركة السياسية وسيادة ثقافة الخضوع، وإضفاء طابع شكلي على بعض العمليات السياسية المرتبطة بالمشاركة، كالانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

الهوامش

(١) ياسر العلوي، معجم المصطلحات السياسية، سلسلة كتب معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، ٢٠١٤، ص٣٧.

(٢) عادل مهدي، الديمقراطية والثيوقراطية (رؤية نقدية)، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، ط١، غزة، ١٩٩٨، ص٨.

(٣) محمد شاكر الشريف، حقيقة الديمقراطية، ط١، ج١، د ت، ص٤-٥.

(٤) الان تورين، ما الديمقراطية (دراسة فلسفية)، ترجمة عبود كاسوحة، دمشق، ٢٠٠٠، ص٢٨.

(٥) فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٢٨.

(٦) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٥٦.

(٧) محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩ ص٢٠٨.

(٨) عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولاً، الديمقراطية أبداً، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٦.

(٩) سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي عمان، ١٩٨٩، ص٢٥.

(١٠) جان توشار، تاريخ الافكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط، ترجمة ناجي الدرواشة، ط١، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، دمشق، ٢٠١٠، ص٢٧.

(١١) ينظر: ثروت بدوي أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٧ – ٣٨.

(*) القائد بركليز هو زعيم أثيني من أسرة أكلموايد العريقة، عرف بأتساع أفقه وذكائه، كان هدفه أن يجعل " أثينا" زعيمة الحضارة الإغريقية وقوة سياسية كبرى، وتحت زعامته شهدت أثينا أبهى عصورها، فأصبحت على حد قوله " مدرسة بلاد الإغريق " وبلغت نظمها الديمقراطية أقصى مداها وقد عرف عصره " بالعهد الذهبي " فقد كان من أشد المدافعين عن الديمقراطية الأثينية وألذع الناقدين لتوتاليتارية إسبارطة للمزيد ينظر: محمد سليم غزوي،" نظرات حول الديمقراطية " ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص١٧.

(12) Sherver, Charles: " the development of democratic idea " new York : mentor book press, 1974, p.11

(١٣) جورج سباين، "تطور الفكر السياسي " الكتاب الأول، ترجمة حسن جلال ألعروسي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤، ص٢٤ ــ٢٥.

(١٤) عطا بكري، الديمقراطية في التكوين، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٥٢، ص٧.

(١٥) جورج سباين، مصدر سبق ذكره، ص٣٩ ـ ٤٠.

(١٦) جان جاك شفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٤.

(١٧) صلاح علي نيوف، المدخل الى الفكر السياسي الغربي، ج١، د ت، ص٩٥.

(١٨) امام عبد الفتاح امام، الطاغية، مكتبة مدبولي، ط٣، ١٩٩٧، ص١٤٦.

(١٩) امام عبد الفتاح امام، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

(٢٠) موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص١١٥.

(٢١) للمزيد ينظر: عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث، ج١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٨٥ – ٨٦.

(٢٢) موسى ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

(٢٣) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د.ت، ص ١٥٥– ١٥٧.

(٢٤) مقدود مسعودة، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مجلة الباحث القانوني، المجلد١، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٠٣.

(٢٥) بومدين بوزيد، خلاصة تنفيذية الحراك الديمقراطي في الشارع العربي، في مجموعة مؤلفين، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٨.

(٢٦) نقلا عن دوسانتوس في: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧.

(٢٧) مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفيشنال للاعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٠٦.

(٢٨) إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٧٨.

(٢٩) حسام عيسى، وهم نقل التكنولوجيا، ورقة قدمت إلى: ندوة سياسة نقل التكنولوجيا في مصر، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة العريش، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

(٣٠) علي هلال الدين ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية بين قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٣١) حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية الواقع والمأمول، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد١١، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٦٥.

(٣٢) حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير اسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٢، العراق، ٢٠١٧، ص١٩.

(٣٣) علي هلال الدين ونيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٣٤) نواف ابو شماله، عرض تقرير التنمية العربية "مديونية الدول العربية" الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد٢٤، العدد١، الكويت، ٢٠٢٢، ص٨٠.

(٣٥) علي هلال الدين ونيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٣٦) جلال عبد الله معوض ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣، علي هلال

(٣٧) علي هلال الدين ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٣٨) يوسف محمد عيدان، ازمة الديمقراطية وأثرها في الصراع على السلطة في مصر ١٩٥٤-١٩٧١، مجلة اداب العدد٧٨، الموصل، ٢٠١٩، ص٢١٩.

(٣٩) محمد مصطفى قادر، رؤى ابراهيم خالد، حق التصويت في النظام الدولي دراسة في شرعية نظام التصويت في مجلس الامن، مجلة كلية القلم الجامعة، العدد٦، كركوك، ٢٠١٩، ص١٧٣-١٧٤.

(٤٠) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص٢٠٧.

(٤١)

(٤٢) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في الوطن العربي، دار الشروق، القاهرة،١٩٨٤، ص١٠-١١.

(٤٣) عبد الجبار أحمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في بلدان العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٢٣.

(٤٤) محمد زيتوني، اشكالية التحول الديمقراطي في الانظمة السياسية العربية، مجلة المعيار، مجلد٢٤، العدد٥٢، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٨٨٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٨٨٩.

(٤٦) مصطفى محسن، المشاركة السياسية وافاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر (نحو قراءة سوسيولوجية للأبعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧، لبنان، ٢٠٠٨، ص١٠-٢٦.

(٤٧) صفاء عثمان، خصائص النظم السياسية العربية بين الايجابية والسلبية، ملتقى وطني بعنوان: ازمة الحكم في الدول العربية تحديات الواقع ومقاربة التغيير، الجزائر، ٢٠١٥، ص٨.

(٤٨) عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥، ص٦.

(٤٩) عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ١٧ شباط ٢٠١١ رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣٨، بغداد، ٢٠١٢، ص١٠٨.

(٥٠) جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغيير الدولي، د ن، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٨.

(٥١) حسن مصدق، وثائق ويكيلكس واسرار ربيع الثورات العربية، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠١٢، ص١٠.

(٥٢) مبارك علوي محمد، ادارة الازمات الامنية في ظل المتغيرات الدولية، ط١، د ن، اليمن، ٢٠٢٠، ص١١٧-١١٨.

(٥٣) محمد زيتوني، مصدر سبق ذكره، ص٨٩٢.

قائمة المصادر

المصادر العربية

اولاً: الكتب

١) إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

٢) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في الوطن العربي، دار الشروق، القاهرة،١٩٨٤، ص١٠-١١.

٣) امام عبد الفتاح امام، الطاغية، مكتبة مدبولي، ط٣، ١٩٩٧.

٤) الان تورين، ما الديمقراطية (دراسة فلسفية)، ترجمة عبود كاسوحة، دمشق، ٢٠٠٠.

٥) بومدين بوزيد، خلاصة تنفيذية الحراك الديمقراطي في الشارع العربي، في مجموعة مؤلفين، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٦) ثروت بدوي أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

٧) جان توشار، تاريخ الافكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط، ترجمة ناجي الدرواشة، ط١، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، دمشق، ٢٠١٠.

٨) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د.ت.

٩) جان جاك شفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

١٠) جهاد عودة، الثورات العربية واثرها على طبيعة التغيير الدولي، د ن، القاهرة، ٢٠١٣.

١١) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، ترجمة حسن جلال ألعروسي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤.

١٢) حسن مصدق، وثائق ويكيلكس واسرار ربيع الثورات العربية، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠١٢.

١٣) دوسانتوس في: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٨٧.

١٤) سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي عمان، ١٩٨٩.

١٥) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.

١٦) صلاح علي نيوف، المدخل الى الفكر السياسي الغربي، ج١، د ت.

١٧) عادل مهدي، الديمقراطية والثيوقراطية (رؤية نقدية)، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، ط١، غزة، ١٩٩٨.

١٨) عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولاً، الديمقراطية أبداً، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢.
١٩) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث، ج١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٨.
٢٠) عطا بكري، الديمقراطية في التكوين، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٥٢.
٢١) علي هلال الدين ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية بين قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٢٢) فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٣) مبارك علوي محمد، ادارة الازمات الامنية في ظل المتغيرات الدولية، ط١، د ن، اليمن، ٢٠٢٠.
٢٤) محمد سليم غزوي،" نظرات حول الديمقراطية " ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠.
٢٥) محمد شاكر الشريف، حقيقة الديمقراطية، ط١، ج١، د ت.
٢٦) محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩.
٢٧) مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفيشنال للاعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٨) منذر الشاوي، قراءة في الفلسفة الديمقراطية السياسية والقانونية، ط١، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان ٢٠١٤.
٢٩) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧.
٣٠) موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، دار المنهل اللبناني، ط١، بيروت، ٢٠١١.
٣١) ياسر العلوي، معجم المصطلحات السياسية، سلسلة كتب معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، ٢٠١٤.

ثانياً: الدوريات العلمية

١) حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية الواقع والمأمول، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد١١، الجزائر، ٢٠١٧.
٢) حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير اسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٢، العراق، ٢٠١٧.
٣) عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ١٧ شباط ٢٠١١ رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣٨، بغداد، ٢٠١٢.
٤) محمد زيتوني، اشكالية التحول الديمقراطي في الانظمة السياسية العربية، مجلة المعيار، مجلد٢٤، العدد٥٢، الجزائر، ٢٠٢٠.

٥) محمد مصطفى قادر، رؤى ابراهيم خالد، حق التصويت في النظام الدولي دراسة في شرعية نظام التصويت في مجلس الامن، مجلة كلية القلم الجامعة، العدد٦، كركوك، ٢٠١٩.

٦) مصطفى محسن، المشاركة السياسية وافاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر (نحو قراءة سوسيولوجية للابعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٧، لبنان، ٢٠٠٨.

٧) مقدود مسعودة، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مجلة الباحث القانوني، المجلد١، العدد١، الجزائر،٢٠٢٠.

٨) نواف ابو شماله، عرض تقرير التنمية العربية "مديونية الدول العربية" الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد٢٤، العدد١، الكويت، ٢٠٢٢.

٩) نيفين عبد المنعم مسعد الجديد في العلاقات العربية – الإيرانية مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٩، القاهرة، ١٩٩٨.

١٠) يوسف محمد عيدان، ازمة الديمقراطية واثرها في الصراع على السلطة في مصر ١٩٥٤-١٩٧١، مجلة اداب الرافدين، العدد٧٨، الموصل، ٢٠١٩.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١) جلال عبد الله معوض ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.

٢) عبد الجبار أحمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في بلدان العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

١) حسام عيسى، وهم نقل التكنولوجيا، ورقة قدمت إلى: ندوة سياسة نقل التكنولوجيا في مصر، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة العريش، ٢١ كانون الأول،١٩٨٩.

٢) صفاء عثمان، خصائص النظم السياسية العربية بين الايجابية والسلبية، ملتقى وطني بعنوان: ازمة الحكم في الدول العربية تحديات الواقع ومقاربة التغيير، الجزائر، ٢٠١٥.

خامساً: التقارير والصحف

١) عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥.

المصادر الاجنبية

Book

1) Sherver, Charles: " the development of democratic idea " new York : mentor book press, 1974.